

# الدور السياسي للمرأة في الإسلام

إعداد

الأستاذ الدكتور / جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

---

\* ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل "التمثيل القانوني للمرأة العربية في البرلمان وأثره على تفعيل دورها التنموي" تجارب عربية بالتعاون مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، تونس - الجمهورية التونسية، مارس، 2010.



## مقدمة:

إن ما قرره الإسلام من شخصية للمرأة يعد رداً طبيعياً على كافة الدعاوى والاتهامات الباطلة التي توجه إلى الإسلام والتي تدعي أنه أهمل المرأة وانتقص من دورها، واعتبرها كالمناوع لا وزن لها ولا قيمة.

يقولون إن الإسلام انتقص من شخصية المرأة وجعل شهادتها نصف شهادة الرجل، ويقولون إن الإسلام لم يعطها نفس النصيب الذي أعطاه للرجل في الميراث، كما يقولون أنها في الإسلام كم مهمل.. ولا يزال البخار الذي ينجم من هذه النيران المتوهجة ضدنا قوياً، ويطاردنا أينما ولينا وجهتنا، مما يستلزم رداً حاسماً وقوياً عليه في هذا المؤتمر، وفي غيره من المؤتمرات التي تعقد في كل حين .

ونحن في رابطة الجامعات الإسلامية نعمل على محاور متعددة لإيصال الصوت الإسلامي الصحيح حيال هذه القضية وغيرها؛ فقد قمنا بإصدار مجلد لكبار علماء الأمة الإسلامية عن: (الإسلام وحقوق المرأة)، وقمنا أيضاً بفتح ملف عن المرأة، نجتمع فيه شتى الدراسات والبحوث والمقالات والوثائق المتعلقة بموضوع المرأة، فضلاً عن الندوات والمؤتمرات، واللقاءات العلمية التي نعقدتها في أوروبا، بالإضافة إلى موقع الرابطة على شبكة الإنترنت والذي نغذيه بالجديد بصفة دورية..

لذا قسمنا البحث إلى قسمين :

نتناول في القسم الأول: معنى الشخصية القانونية للمرأة بشكل عام، والآثار التي تترتب على الإقرار لأي شخص بالشخصية القانونية، وأهمها بالطبع تمتعها بسائر الحقوق وفي مقدمتها الحقوق السياسية .

أما القسم الثاني : فسوف نخصصه للدور السياسي للمرأة في الإسلام على ضوء الأحداث التاريخية والمشكلات الحديثة.

والواقع أن الدور السياسي للمرأة في الإسلام يعتبر من الموضوعات الجديدة التي بدأت تطرح نفسها في الساحة.

البحث في الآونة الحاضرة في عالمنا الإسلامي بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة مشروعها لتحديث العالم الإسلامي والذي ألحقه الاتحاد الأوروبي بمشروع آخر لا يختلف عنها كثيرا وكله يقوم على أركان ثلاثة هي: إصلاح التعليم والإصلاح السياسي، وتطوير دور المرأة على أساس أن تطوير دور المرأة من شأنه أن يربي الأجيال التي تنشأ في بلادنا على نمط مسالم يقوم على احترام الآخر ونبذ العنف والإرهاب، وإن اختصر إصلاح المرأة على تمتعها بحقوقها السياسية

### القسم الأول: الإسلام والشخصية القانونية للمرأة

نعرض في هذا القسم لمعنى الشخصية القانونية للمرأة، ثم نعرض لموقف الإسلام بشأن تقرير هذه الشخصية من نصوص القرآن والسنة، وأقوال الفقهاء.

#### أولا: معنى الشخصية القانونية بشكل عام :

من الضروري أن نقرر هنا أن الفقه الإسلامي يعالج معنى الشخصية القانونية بشكل عام ولا نجد فيه هذا التمييز الذي يتهم به الإسلام، وتسير على نفس المنهج القوانين التي صدرت في مصر وفي مختلف الدول العربية، ويعتبر الإنسان هو حجر الزاوية في النظام القانوني في الإسلام، وقد سبق بذلك غيره من النظم والشرائع، ويترتب على ذلك أن الشخص الذي خلقه الله خليفة في هذا الكون، يتمتع بمجموعة من المزايا والحقوق التي تمكنه من الحياة بشكل جيد، واستثمار الأرض وتعميرها بما يحقق معنى الخلافة، ويجعله قادرا على عبادة الله بالمعنى الواسع، ولعل هذا هو السبب في تسمية مجمل هذه الحقوق ( بحقوق الإنسان ) فهي تقرر لهم بمجرد خلقه، دون أن يتوقف منحها على رغبة من المشرع أو المجتمع أو أي فرد آخر وما دامت صفة الإنسان هي التي تستوجبها فهي تثبت لكل فرد سواء كان وطنيا أو أجنبيا، رجلا أو امرأة، يؤمن بدين معين أو لا دين له، مثال ذلك حق الإنسان في الحياة، وحقه في سلامة جسده، وحقه في حرية الرأي والتعبير بكافة الوسائل المسموعة أو المكتوبة، إلى آخر ذلك من الحقوق .

وهكذا نجد لمنظومة الحقوق والحريات مكانا رحبا في الشريعة الإسلامية، وتعاقب الشريعة عقوبات شديدة على كل من يعتدي على هذه الحقوق . ومن هنا نفهم معنى الشخصية القانونية بشكل عام، فهي تعني الإنسان الفرد الذي يعيش في مجتمع وما يرتبط بشخصه من حقوق ومزايا يقررها له المجتمع انطلاقا من ذاته، ولمجرد خلقه في جماعة.

وكان القانون الروماني يوجد أشخاصا قانونية استقلالاً عن الإنسان العادي، فالعبد مثلا لم يكن له وجود قانوني، رغم أنه إنسان، نقول إن الإسلام لم يعرف هذه التفرقة وجعل للإنسان بمجرد وجوده حقوقا ترتبط بشخصية، بصرف النظر عما يعتري هذا الإنسان من أوصاف كانت تلغى شخصيته القانونية مثل الرق أو الدين أو الحبس .

## ثانيا: موقف القرآن والسنة من شخصية المرأة :

من أكثر الشبهات التي تثار ضد الإسلام والمسلمين تهمة احتقار المرأة ومعاداتها وهضم حقوقها .. وهى تهمة قديمة وجديدة، رأيت شخصيا بلورة لها في اجتماع عقد في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل، حيث تحدثت إحدى العضوات عن احتقار المسلمين للمرأة، وأنها لا تحب هذه المجتمعات التي تعامل المرأة كالأشياء ولا تعطيها وزنا ولا اعتبارا، وكان الرد الشافي من جانب العديد من الأعضاء الذين كانوا يمثلون رابطة العالم الإسلامي: ورابطة الجامعات الإسلامية، حيث أشرنا إلى أن الإسلام أعطى المرأة حقوقا كاملة، وسوى بينها وبين الرجل في سائر الحقوق والحريات، وأن قوام هذه المساواة ورد في القرآن الكريم وفي سنة النبي (ص)، كما أنه تجلّى في عمل المسلمين وتعاملهم مع المرأة في كافة مراحل التاريخ.

وقد عبر القرآن الكريم عن ذلك بجلاء في قوله تعالى: " وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰ نَفْسِهِمْ دَرَجَةٌ " [البقرة:228]، ويقول: "وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِهِنَّ نَحْلَةً.." [النساء:4]، ويقول: "للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا" [النساء:7]، ويقول: "يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما اكتسبنهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة، وعاشروهن

بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً  
[النساء:19]

ولا ريب أن هذه الآيات وغيرها توضح ما انطوى عليه الإسلام من مبادئ تقر  
بشخصية المرأة ..

وفى جوامع الكلم من سنة النبي محمد (ص) الكثير والكثير، فيقول: "النساء  
شقائق الرجال".

وقد دَعَّم رسول الله شخصية المرأة فجعلها راعية في ميدان، كما أن الرجل  
راعٍ في ميدان آخر، فعن عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضى الله عنهما - قَالَ سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ  
رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ  
رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ  
رَعِيَّتِهِ - قَالَ وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ - وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ  
وَكُلُّكُمْ رَاعٍ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ » [رواه البخاري].

كما جعل (صلى الله عليه وسلم) للمرأة شخصية في الإنفاق كما جعل للرجل،  
فَعَنْ عَائِشَةَ - رضى الله عنها - قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَتَقَفَتِ  
الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا يَمَّا أَتَقَفَتِ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ يَمَّا كَسَبَ،  
وَالْخَازِنُ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً » [رواه البخاري].

كما لم ينس الإسلام حفظ المرأة من الأخطار؛ فعمل على حمايتها وصون  
كرامتها، فعن عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ سَمِعْتُ قَزْعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ -  
رضى الله عنه - قَالَ « لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ  
.. الحديث » [رواه البخاري].

وفتح الباب على مصراعيه للمرأة للتعلم والتفقه حتى في أدق الأمور، فعَنْ  
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ قَالَتْ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ الْغُسْلُ إِذَا احْتَلَمَتْ قَالَ «

نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » . فَضَحِكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فِيمَا يُشْنِيهِ الْوَلَدُ » [رواه البخاري].

وكما سوى بينها وبين الرجل في الحقوق، فقد سوى بينها وبينه في الحدود، فعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَرِيضًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالَ وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمَهُ أَسَامَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَتَسْتَفِعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » . ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ، ثُمَّ قَالَ « إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنَّمَا اللَّهُ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ ابْنَةَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » [رواه البخاري].

### ثالثاً: مجمع الفقه الإسلامي وتأكيده دور المرأة في الإسلام :

وتسعى المنظمات والمجامع الفقهية إلى إظهار مكانة المرأة المسلمة، وما حظيت به من حقوق، وما عليها من التزامات، والعمل على النهوض بها وفق المبادئ والأصول الإسلامية..

وفي هذا المقام نحب أن ننوه بالإعلان الإسلامي لدور المرأة في تنمية المجتمع المسلم الذي أصدره مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشرة بالرياض - المملكة العربية السعودية، في 25 جمادى الآخرة 1421هـ - 1 رجب 1421هـ الموافق 23-28 أيلول (سبتمبر) 2000م.

فبعد إطلاعه على توصيات ندوة الخبراء حول دور المرأة في تنمية المجتمع الإسلامي التي عقدت بطهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة 17-19 من ذي القعدة 1415هـ الموافق 17-19 نيسان (أبريل) 1995م بموجب القرار رقم 7/ 10 - ث (ق.أ) الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي السابع، تلك التوصيات التي تم تعديلها من قبل شعبة الفتوى في دورتي المجمع التاسعة والعاشر.

وتأكيداً للقيم التي أحاط الإسلام المرأة بها، وناقضتها مؤتمرات المرأة العالمية وبخاصة مؤتمر القاهرة 1994-1995 وبكين، وما تلاهما، وفي ضوء ما صدر من بيانات إسلامية لمواجهة تلك الحملات المنكرة.

قرر ما يلي :

1- إن من أهداف الإسلام بناء مجتمع يكون فيه لكل من الرجل والمرأة دور متكامل في عملية البناء والتنمية، وقد أعطي الإسلام المرأة حقوقها كاملة على أساس ينسجم مع شخصيتها، وقدراتها وكفاياتها، وتطلعاتها ودورها الرئيسي في الحياة، وقد تضافرت نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية على وحدة الأمة الإسلامية بعناصرها الحيوية، فكل من المرأة والرجل شخصيته، ومكانته في المجتمع الإسلامي.

2- الأسر المبنية على الزواج الشرعي حجر الزاوية في البناء الاجتماعي السليم، ولذا فالإسلام يرفض أية صورة مزعومة أخرى للأسرة، وأية علاقة بديلة خارج هذا الإطار الشرعي. وللمرأة بمقتضى أمومتها وخصائصها الأخرى الدور الأساسي في استقرار ورفاه هذا البناء العائلي.

3- إن الأمومة هي إحدى وظائف المرأة الطبيعية في حياتها، ولن تستطيع أداء هذه الرسالة النبيلة على أحسن وجه وتكوين الأجيال القادمة إلا إذا حصلت على جميع حقوقها الإسلامية لتقوم بمهمتها في مجالات الحياة الخاصة بها.

4- المرأة والرجل متساويان في الكرامة الإنسانية، كما أن للمرأة من الحقوق وعليها من الواجبات ما يلائم فطرتها وتكوينها، وبينما يتمتع كل من الرجل والمرأة بصفات طبيعية متفاوتة فهما متكاملان في المسؤوليات المنوطة بكل منهما في الشريعة الإسلامية.

5- الدعوة إلى احترام المرأة في جميع المجالات، ورفض العنف الذي مازالت تعاني منه في بعض البيئات وعلى الأخص العنف المنزلي، والاستغلال الجنسي، والتصوير الإباحي، والدعارة، والاتجار بالمرأة، والمضايقات الجنسية مما هو



ملاحظ في كثير من المجتمعات التي تمتهن المرأة، وكرامتها، وتنتكر لحقوقها الشرعية، وهي أمور منكرة دخيلة لا علاقة للإسلام بها.

6- قيام الوسائل الإعلامية بتعزيز الدور الإيجابي للمرأة ورفض جميع أشكال استغلال المرأة في وسائل الإعلام والإعلان، والدعاية المسيئة للقيم والفضائل مما يشكل تحقيراً لشخصيتها وامتهاناً لكرامتها.

7- ينبغي بذل جميع الجهود لتخفيف آلام النساء والمجموعات الضعيفة وبصفة خاصة النساء المسلمات اللاتي مازلن ضحايا النزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي والفقر وضحايا الضغوط الاقتصادية الأجنبية.

8- إن التنمية الشاملة المتواصلة لا يمكن تحقيقها إلا على أساس من القيم الدينية والأخلاقية، وهذا يقتضي رفض محاولات فرض مفاهيم ثقافية واجتماعية دخيلة وإدانة الهجمات المتواصلة من بعض الجهات ضد المفاهيم والأحكام الإسلامية المتعلقة بالمرأة.

9- الإنكار الشديد لأساليب بعض الحكومات في منع المرأة المسلمة من الالتزام بدينها وإقامة شعائره وما افترضه الله عليها كالحشمة والحجاب.

10- العمل على جعل مؤسسات التعليم النسوي بجميع مراحله منفصلاً عن تعليم الذكور وفاءً بحقوق المرأة المشروعة وقياماً بمقتضيات الشرعية.

والناظر في هذا الإعلان يلاحظ بوضوح مكانة المرأة وشخصيتها التي حظيت بها في ظل الإسلام..

كما يلاحظ إقرار المجمع للمساواة بين الرجل والمرأة، مع مراعاة الفروق التي تتلائم مع فطرة وطبيعة كل منهما، وكذا تأكيد المجمع لضرورة إحترام المرأة في كافة المجالات ومراعاة دور الأمومة الذي يجب أن تتمكن من القيام به. وكيف ربط ذلك بتمتعها بسائر الحقوق والحريات .

#### رابعاً: الآثار التي تترتب على الإقرار للمرأة بشخصيتها القانونية :

وبعد العرض السابق لرؤية الإسلام للمرأة نستطيع أن نقرر أن الإسلام قد عرف قبل أوروبا، وغير أوروبا، الشخصية القانونية للمرأة، واعترف لها بذمة مستقلة عن الرجل، سواء أكان زوجها أم أباهـا. فتصرفاتها تنفذ بنفس القواعد والأسس التي تنفذ بها تصرفات الرجل، كما لا تحمل اسم الزوج بدلاً من اسمها كما يحدث في المجتمعات الأوروبية، بعبارة أخرى جامعة: لم تكن المرأة المسلمة في يوم من الأيام تحتاج إلى توقيع زوجها أو وليها لقبول "الشيك" أو الورقة المالية التي توقعها، كما كان يحدث في أوروبا حتى وقت قريب.

والواقع أنه يترتب على الاعتراف بالشخصية القانونية للمرأة حقها في أن تحمل الجنسية بنفس المعايير التي تثبت الجنسية للرجل دون تمييز، كما أن من حقها أن يكون لها منوط أسوة بالرجل عامة. وإن كانت هناك مشكلات تتصل بتوريث الجنسية فبعض التشريعات تجعل التوارث في الجنسية للأب فقط، ولا تورث المرأة جنسيتها لأولادها إلا إذا لم يعرف جنسية الأب وبقيود شديدة وقد سعت المرأة في مصر بجهود عديدة إلى التخلص منها. وأعتقد أن هناك من الفروق اليسيرة التي لا تخل بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، لأن المساواة ليست كمية، وإنما كيفية وبشكل عام، وإن كنت أرى أن هذا المبدأ يجعل من حق المرأة أن تورث جنسيتها لأولادها مثل الرجل إذا لم تثبت للأولاد - لأي سبب - جنسية والدهم .

ومن أهم آثار الشخصية القانونية للمرأة حقها في أن تحمل جنسية زوجها، وقد كانت التشريعات تفرض جنسية الزوج عليها، ولكن تغير الحال الآن وأصبح من حق المرأة أن ترفض جنسية الزوج إذا لم تكن ترغب في الانضمام إلى جنسية زوجها.

ومن أبرز آثار الشخصية القانونية ثبوت الذمة المالية المستقلة وما يتعلق بها من أهلية الأداء وأهلية الجوب، كل ذلك يثبت للمرأة على حد سواء مع الرجل.

وبالنسبة لطائفة الحقوق السياسية وهي الترشيح والانتخاب والمشاركة في تسيير شئون مجتمعتها، فإن المرأة تتمتع بهذه الحقوق، وكذلك لها حق تولى الوظائف العامة، ولكن يجب أن نحترم خصوصية المرأة والتي توجب عليها أن تراعي عدم

التعارض مع التزامها الأساسي بتدبير شئون المنزل وتربية الأطفال على نحو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي في قراره الذي أشرنا إليه من قبل. إن تقدم المرأة في بلادنا يجب ألا يقتصر في تمثيلها لحقوقها السياسية فحسب كما تفعل الهيئات والجمعيات النسائية في بلادنا، بل يجب أن يتم في ضوء الدور المهم الذي أعطاه الإسلام لها بشكل عام.

### أنواع التصرفات القانونية :

أعطى الإسلام المرأة البالغة العاقلة الرشيدة كامل استقلالها في القيام بجميع التصرفات القانونية، ولا وصاية عليها في ذلك من أبيها، عدا في بعض الأحوال الاستثنائية مثل زواج البالغ البكر فيجب أن يتولى وليها الزواج تكريما لها . ويشترط الشرع رضاها بالزواج في هذه الحالة تحقيقا لقوله (ص) : "لا زواج إلا بولي وشاهدي عدل".

### أهلية الأداء :

عرفنا أن الإنسان بمجرد ميلاده تكون له شخصية قانونية بمقتضاها يكون قادرا على اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات، ويطلق الفقه على هذا الجانب من الشخصية أهلية الوجوب ونستطيع تسميتها بالطرف السلبي للأهلية. إذ هي لصيقة بالإنسان بمقتضى كونه إنسانا ولا تحتاج إلى ممارسة؛ لذا تبدأ منذ الميلاد وتنتهي بالوفاة أما الممارسة الفعلية لما تخوله الحقوق للشخص من مزايا، ولما تحمله الواجبات من أعباء والتزامات فتسمى بأهلية الأداء، وهي الطرف الإيجابي للأهلية، إذ تقتضي العمل والسعي. وعلى ذلك فمن يملك أهلية الأداء يملك حتما أهلية الوجوب . أما من تثبت له أهلية الوجوب فقط فقد لا يكون صالحا للتمتع بأهلية الأداء كالصغير والمجنون..

فأهلية الأداء هي قدرة الشخص على ممارسة حقوقه وتحمل واجباته وهي لا تكون إلا عن طريق التعبير عن الإرادة على وجه يعتد به القانون .

هذه القدرة لا تظهر إلا في التصرفات الإرادية، وهي الأعمال التي يعلن فيها الشخص عن قصد وإرادته بقصد إحداث أثر قانوني معين ومن أمثلتها العقود أو

التبرعات، فعقد البيع مثلا تصرف قانوني لأنه يعبر عن إرداتي البائع والمشتري؛ ولذا يترتب آثاراً قانونية أهمها التزام المشتري بالثمن والتزام البائع بنقل الشيء المبيع .

أما الأعمال المادية فلا شأن لها بأهلية الأداء لأنها أفعال يترتب عليها القانون آثار معينة دون أن يعتد بإرادة الشخص ولو لم يقصد هذا الشخص أن يترتب على عمله هذه الآثار وذلك كالقتل الخطأ أو الإثراء بلا سبب.. وهكذا .

### الذمة المالية للمرأة :

والذمة المالية يمكن تصورها بوعاء تصب فيه الحقوق والالتزامات إلي الشخص فتنعكس عليها الآثار القانونية لمعاملاته، فتشمل في الجانب الإيجابي جميع الحقوق ذات القيمة المالية التي يملكها الشخص وفي الجانب السلبي التزامات الشخص ذات القيمة المالية.

ولما كان المركز المالي للإنسان في تغير مستمر حسب معاملاته، فمن الطبيعي أن العناصر المكونة للذمة المالية في تغير مستمر، ومع ذلك تبقى الذمة لاصقة بالشخص منذ بدأ شخصيته حتى نهايتها، والذي ينتقل من شخص إلى آخر هو عناصر هذه الذمة وليست الذمة ذاتها فقد لا يملك الشخص أي مال ومع ذلك تكون له ذمة مالية .

### مميزاتها :

- 1- أن لكل شخص ذمة مالية مستقلة عن غيره من الأشخاص، والإسلام أعطى المرأة كامل استقلالها في هذا المجال . حتى ولو لم يكن له أي حق أو عليه واجب، فالطفل بمجرد ميلاده تكون له ذمة مالية ولو لم يكن قد اكتسب بعد أي حق، المفلس له أيضا ذمة مالية بالرغم من أنه سلم لدائنيه كل أمواله .
- 2- فالذمة تظل موجودة ما دامت الشخصية باقية وقادرة على اكتساب الحقوق والالتزامات بالواجبات ذات القيمة المالية وهذه هي الذمة .
- 3- كذلك لا تكون الذمة إلا للأشخاص القانونية فالشخص القانوني هو وحده دون غيره من الكائنات الذي يصلح للتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات .

4- الذمة المالية لا تتعدد، فالذمة ما هي إلا الشخصية منظور إليها من الناحية المالية كما تقدم، فليس من المعقول أن تتعدد بالنسبة للشخص الواحد .

5- تبقى الذمة المالية للإنسان ما دام حيا حتى ولو تصرف في جميع أمواله لأنه بالرغم من ذلك سيظل صالحا لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات .

### **انقضاء الذمة المالية :**

ما دامت الذمة المالية ناحية من نواحي الشخصية، لذلك فإنها تنقضي بوفاة الشخص .

### **تمتع المرأة بسائر الحقوق مثل الرجل :**

يترتب على الإقرار بالشخصية القانونية للمرأة تمتعها بسائر منظومة الحقوق والتزاماتها بمنظومة الالتزامات التي يقرها الإسلام للجنس البشري كله، وذلك ما تعارف على تسميته اليوم بحقوق الإنسان وحرياته، وهنا لا نجد تمييزا بين الرجل والمرأة من حيث المبدأ، لكن المساواة بين الرجل والمرأة هنا ليست مساواة حسابية، وإنما هي مساواة نوعية كما قالت المحكمة الدستورية في مصرن تراعى طبيعة كل طرف وتميزه في الخلق عن الآخر ببعض المميزات التي لا تتوافر للآخر، كالحمل والإنجاب وتربية الأطفال بالنسبة للمرأة، والقدرة على ممارسة أعمال شاقة بالنسبة للرجل لا تقدر على ممارستها المرأة بحسب طبيعتها، فكل ميسر لما خلق له، ولا يخل ذلك بالمبدأ العام في المساواة . .

### **القسم الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام**

وضحنا في القسم الأول معنى الشخصية القانونية للمرأة وما يترتب على إقرارها من تمتعها بسائر الحقوق، ومنها الحقوق السياسية، والحقوق السياسية في المصطلح الحديث الذي عبرت عنه الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان تشمل المشاركة في تسيير أمور الدولة، وتنطوي على الحقوق الآتية :

- حق الترشيح للمجالس التمثيلية مثل مجلس الشعب في مصر ومجالس الأمة والنواب والأعيان في الدول الأخرى . وكذا الترشيح للمجالس البلدية والمحلية، ولكافة الولايات العامة في الدولة التي تدار بواسطة من يمثلون الشعب .

- حق الانتخاب لهذه المجالس .
- حق تولى الوظائف العامة .

كما يرتبط بهذه الحقوق مجموعة من الواجبات أبرزها الالتزام بأداء الخدمة العسكرية التي هي شرف للمواطن، والالتزام بدفع الضرائب وبسائر مجموعة الالتزامات التي يفرضها العيش في مجتمع منظم .

وهذا المفهوم الحديث للحقوق السياسية يرتبط أساسا بآليات ممارسة الحق الأساسي هنا وهو أن يكون لإرادة الإنسان دور في تسيير أمور مجتمعه، ولا يجب التمييز في ذلك بين الرجل والمرأة فالإسلام يقر لها بكافة الحقوق وتلتزم بكافة الالتزامات، والحقوق السياسية هي حقوق للإنسان وإن كانت الدساتير الحديثة تقصرها على المواطنين .

من هنا نقول إن الانتخاب والترشيح لم يعرفا في الأزمان السابقة بشكل عام، وإن عرفت المجالس السياسية في بعض مدن اليونان القديمة .

### موقف الإسلام من الحقوق السياسية للمرأة :

أقر الإسلام للمرأة بحقوقها في المشاركة السياسية ولعبت المرأة دورا كبيرا في نصرة الإسلام والتمكين له منذ البعثة وفي مختلف العصور وإن اختلفت هذا الدور من وقت لآخر .

### السيدة خديجة أم المؤمنين :

قامت السيدة خديجة بدور كبير في نصرة الدين الإسلامي والتمكين له . فقد كانت من أسرة كبيرة، وكان لها مركزها في المجتمع المكي . كانت تمارس التجارة، وكانت لها أموال كثيرة تستثمرها في مكة وفي غيرها في رحلتي الشتاء إلى اليمن والصيف إلى الشام . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يتاجر في أموالها .

وكان أول دور سياسي لها أن اكتشفت هذا النبي العظيم وعرفت قدره، ثم جعلته مندوبا في التعامل التجاري الكبير وبأموالها التي كانت تملكها، وتروى كتب السيرة ما ذكرته السيدة خديجة لمحمد وكيف تزوجته، مما يعد درسا في الأدب

السياسي والاجتماعي يجب أن تتعلم منه الأجيال . تقول خديجة: " يا بن عم إني قد رغبت فيك لقرابتك وسيطتك في قومك وأمانتك وحسن خلقك وصدق حديثك "، ثم عرضت نفسها عليه(1).

### الدور السياسي للسيدة خديجة بعد البعثة :

فعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : أول ما بدئ به رسول الله (ص) من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه، وهو التعبد، الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع (2) إلى أهله، ويتزود لذلك، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحق وهو في غار حراء ؛ فجاءه الملك فقال : اقرأ . قال : " ما أنا بقارئ "، قال : " فأخذني فغطني (3) حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ . قلت ما أنا بقارئ . فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ . فقلت ما أنا بقارئ، فأخذني الثالثة ثم أرسلني فقال : " اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق(4) ، اقرأ وربك الأكرم " فرجع بها رسول الله (ص) يرجف فؤاده، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال : " زملوني(5) زملوني " فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال لخديجة وأخبرها الخبر : " لقد خشيت على نفسي " فقالت خديجة : كلا والله، ما يخزيك الله أبدا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل(6) ، وتكسب المعدوم(7) ، وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق، ثم انطلقت به ( أي برسول الله ص ) خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة، وكان امرأ تنصر في الجاهلية، وكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما

(1) ابن كثير البداية والنهاية 293/2 – 294 ط المعارف بيروت 1985م .

(2) ينزع : يرجع .

(3) فغطني : ضممني وعصرني .

(4) علق : قطعة من الدم الجامد .

(5) زملوني : لفوني .

(6) الكل : من لا يستقل بأمره .

(7) تقري الضيف : تحسن إليه، تهيئ طعامه ونزله.

(8) الناموس : أهل الكتاب يسمون جبريل عليه السلام الناموس.

(9) جذعا : شابا قويا.

(10) مؤزرا : قويا.

راجع في هذا الدور بشكل عام مؤلفنا أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية، نشر رابطة الجامعات الإسلامية القاهرة عام 2008 ص 30 وما بعدها.

شاء الله أن يكتب، وكان شيخاً كبيراً قد عمى، فقالت له خديجة : يا ابن العم اسمع من ابن أخيك. فقال له ورقة : هذا الناموس (8) الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعاً (9)، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ص: أو مخرجي هم ؟. قال : نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي، وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً (10) (رواه البخاري ومسلم).

وفي رواية عند أحمد يقول رسول الله ص: (( .... أمنت بي - خديجة - إذ كفر بي الناس، وصدقنتي إذ كذبنى الناس، وواستني بما لها إذ حرمني الناس )) .

فأم المؤمنين خديجة - رضى الله عنها - هى التى صدقت برسول الله ص وأمنت برسالته، في الوقت الذي كفر الناس فيه، فكانت الموازنة بين خارج البيت، وداخله، فخارج البيت كفر، وأصنام، وخمر وضلال، وعصيان، الناس يقولون : ((أهذا الذي بعث الله رسولا)) وهى تقول : أشهد أنك رسول الله، وتتعلم على يديه الوضوء، وتصلي بصلاته، بينما الذين هم خارج بيته ألداء في الخصومة، مصممون على الكفر، إن التي أمنت إذ كفر الناس، وصدقته إذ كذب الناس لجديرة بأن تكون على لسان من صدقته وأمنت به وبرسالته (11)

وكانت (رضي الله عنها) تتحرك بالعطاء وتقوم على خدمة الزوج وإعداد الطعام له والسعي به إليه؛ كي يقر عيناً ويسعد حالاً ويهنأ بالاً .

وعندما شاء الله عز وجل أن يموت ابنه، ساندت النبي (صلى الله عليه وسلم) ووقفت معه في محنته، وأرست مبدأ الإيمان في قلبها وأحبت زوجها لأنها أمنت بربها ورضيت بقضائه وقدره، والموقف ليس مجرد محنة تنتهي بكلمة صبر، واعتراف بالتسليم، فقد علت السيدة خديجة (رضي الله عنها) فوق تلك الدرجة، وأثبتت سلامة العقيدة، ومعنى الإيمان الحقيقي، وتوجهت إلى رسول الله ص قائلة : يا رسول الله درت لبينة القاسم، فلو كان عاش حتى يستكمل رضاعه لهون على، فقال لها ص : إن له مرضعاً في الجنة تستكمل رضاعته، فقالت: لو أعلم ذلك لهون على. (12) .

(11) دليل الزوجة المسلمة للدكتور/ مبروك عطية، نشر دار مايو الوطنية بالقاهرة، ص 36 - 37 بتصرف.

(12) د. مبروك عطية ( مرجع سابق ) ص 32 بتصرف .



ويتجلى الدور السياسي للسيدة خديجة هنا في أنها لم تقتصر في علاقتها بالرسول على شئون المنزل، بل اهتمت بشئون حياته العامة، وهي الدعوة، ولم يقتصر دورها هنا على الإيمان بالرسول وبرسالة الإسلام فقط، بل ناصرته وطمأنته على النصر لصفاته الحميدة، ثم بالذهاب معه إلى ورقة بن نوفل مما يعد دوراً أساسياً في نصره الدعوة، وهو بلا شك يظهر قدرة المرأة على العمل إلى جانب الحق، ونصرة الدين.

### **الدور السياسي لسيدات الانصار :**

يسجل التاريخ أن سيدات الأنصار اشتركن في البيعتين، العقبة الأولى، والعقبة الثانية، وهي مبيعات لحضرة النبي ص على السمع والطاعة والنصرة والحماية..

مما يدل على أن المرأة لم تستبعد من التاريخ السياسي للدولة الإسلامية في أية مرحلة من مراحلها.

### **وثيقة المدينة والمرأة :**

كذلك فقد شاركت النسوة في إثراء العقد الاجتماعي أو دستور المدينة الذي وضعه الرسول ص، وأقرته كافة طوائف المدينة في السنة الأولى للهجرة، بل إن العقد نفسه قد تم في منزل يهودية، هي دمنة بنت الحارث .

وشاركت المسلمات الرسول ص في الحروب، ويروى الكثير في كتب السيرة في هذا الشأن، ويطول بنا المقام إذا أردنا أن نتتبع التاريخ الإسلامي، وما يقدمه لنا في هذا الخصوص، (13) .

### **السيدة أم سلمة وصلح الحديبية :**

وتوضح الكاتبة "كارين أرمسترونج" (14) هذا الدور بجلاء، ففي دراسة مطولة لها حملت عنواناً واضحاً في كتاب نشر عن (محمد) ص، أوضحت بجلاء الدور

---

(12) د. مبروك عطية (مرجع سابق) ص 32 بتصرف .

(13) راجع مؤلفنا نظام الدولة الإسلامية، نشر رابطة الجامعات الإسلامية ص 20 وما بعدها.

(14) كارين أرمسترونج، محمد، نشر دار حرف بالقاهرة عام 1998، ص 60 وما بعدها.

(12) د. مبروك عطية (مرجع سابق) ص 32 بتصرف .

السياسي للمرأة في الإسلام، وركزت -كمُن يرسم صورة مركزة الألوان والأبعاد- على لقطات من هذا الدور السياسي، لعل أوضحه ما قامت به السيدة أم سلمة، أم المؤمنين - وهو اسم حملته كافة زوجات النبي ص تكريماً وتنزيهاً لهن - يوم الحديبية.

لقد كان المسلمون، كباراً وصغاراً، ثائرين يوم الحديبية، استغزتهم بشدة طريقة المفاوضات التي استخدمها سهيل بن عمرو مع الرسول ص ابتداء من رفض "البسمة" على الطريقة الإسلامية، ورفض أن يكتب محمد صفته، ثم رفض دخول المسلمين الكعبة في عامهم الذي أتوا فيه، وتأجيل ذلك إلى عام مقبل، بالإضافة إلى الشرط المجحف، والذي يعبر عن عدم المساواة في الالتزامات، وهو الخاص برد محمد من يأتيه من غير إذن وليه، وعدم التزام قريش بالرد بالمثل، ويحيى أبو جندل ابن سهيل بن عمرو، بعد توقيع العهد يرسف في أغلاله، وينادي المسلمين أن يخلصوه من الأغلال ويأخذه معهم، ولا يستطيع الرسول أن يفعل سوى مواساة "أبو جندل" وأن يرده إلى أبيه، لأنه وقع مع القوم صلحاً.

ولم تتحمل أعصاب المسلمين كل هذا .. على النقيض نجد الرسول صلى الله عليه وسلم الذي قد أمرهم في هذه اللحظات بأن يحلوا إحرامهم وأن يذبحوا الهدى إيماناً بالعودة دون تأدية "العمره" ويدخل الرسول إلى زوجته أم سلمة في خيمتها حزناً ويقول: "هلك الناس .. هلك الناس" يعصون أمر نبيهم، وتشير عليه أم سلمة بأن يحل الإحرام، وأن يذبح دون أن يناقش أحداً أو يلتفت إلى قول، ويفعل الرسول، وينفذ الأُمة من فتنة شديدة محققة، أخذاً بمشورة أم المؤمنين أم سلمة، إذن كان للمرأة دور سياسي بارز في حياة المسلمين، ولم تكن أبداً كما مهملاً كما يدعون؛ بل كانت تشارك في السياسة وفي التجارة بل وفي الحرب وفي كافة شئون الحياة، ولكن غلب عليها العمل في المنزل، في تربية الأبناء، وهي مهمة جد صعبة، في تأمين المأكل بيدها والملبس بأصابعها، والمشي بجلب الماء من الخارج إلى بيتها، كثيرة هي الشئون التي كانت تضطلع بها المرأة، وتوليها اهتماماً أكبر من دفع الأموال للتجارة بالمضاربة والمرايحة كما كانت تفعل خديجة - أم المؤمنين - بأموالها قبل الإسلام وبعده، وكثيرة هي

---

(13) راجع مؤلفنا نظام الدولة الإسلامية، نشر رابطة الجامعات الإسلامية ص 20 وما بعدها.

الأمر الذى تخضع لظروف الزمان والمكان والتي تجعل المرأة فى وقت ما تقوم بهذا العمل أو تتركه للرجل، والمهم توزيع الأعباء بعدالة وإنصاف دون أى انتقاص من حقوق المرأة إذا لم تزاوِل عملاً فى يوم، وزاولته فى يوم آخر.

لذا أعجب من هذه الهجمة الشرسة على الإسلام والتي تتخذ المرأة وقوداً لها، وللأسف تستجيب المرأة والحكومات لها، وينعقد كل يوم مؤتمر للمرأة، وتوسع لها الصفوف فى المناصب والأعمال، وتقدم على الرجل حتى فى المجالات التى ربما لا تصلح لها، أو يصلح لها من هو أكثر منها - كمناصب الولايات الكبرى - وكأننا اكتشفنا إنساناً بيننا لم نكن نعرفه من قبل، ولم نكن نوليه كثيراً من هذه الأعمال.

هجمة غربية تستجيب لضغوط أمريكية صاغتها من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتريد أن تكون المرأة عندنا صورة للمرأة فى بلاد الغرب، منفلة من أى أعراف أو قواعد أديان أو تقاليد أو أعراف عرفتها بلادنا لحماية المرأة من أى أضرار. إن تامين مجتمعاتنا من مغبة الوصول إلى تفكك الأسرة وانحلال العلاقات كما هى الصورة الكاسحة عندهم الآن لأمر جد مهم. فإن المرأة المسلمة مطالبة اليوم أكثر من أى زمن آخر بالتمسك بأصول الدين ومبادئ الفضيلة التى استقرت فى وجداننا زمناً طويلاً، وهى مطالبة كذلك بعدم الانزلاق إلى مهاوي الفساد والرذيلة التى تحاك ضدها.

### تردي وضع المرأة في العالم وكيف تعالجه الأمم المتحدة ؟

مهما كانت الحقوق التي تمتعت بها المرأة في المجتمعات الإنسانية في العصور الحديثة، إلا أنها لازالت تعاني من كثير من صور الاستغلال والابتزاز من قبل الرجل، وتوضع في مكانة متدنية عنه، في العديد من المجتمعات، كما أنها للأسف تعاني أكثر من الرجل في كثير من الحالات..

وتبذل الأمم المتحدة جهوداً كبيرة، من خلال العديد من اللجان والأجهزة لكي تقلل المرأة من أوضاعها المتردية، ولكي تحصل على حقوقها وحريتها كاملة، والواقع أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قد أولى هذه القضية عناية فائقة وأنشأ لجنة سميت لجنة مركز المرأة في قرار صدر عام 1964م - أي في

الدورة الثانية للأمم المتحدة - وكلّ إليها مهمة إعداد التوصيات والتقارير عن وسائل النهوض بحقوق المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والمدنية والتربوية، كما طلب إلى اللجنة أن ترفع توصيات إلى المجلس بشأن المشكلات العاجلة التي تستدعي انتباهاً فورياً في ميدان حقوق المرأة، بغية تطبيق المبدأ القاضي بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، وأن تقدم اقتراحات لإعمال هذه التوصيات.

قدمت لنا هذه اللجنة، وكذلك لجان أخرى عديدة، رصيذاً كبيراً من الوثائق والصكوك والإعلانات والاتفاقات التي تعنى بقضايا المرأة وتمنع التمييز الذي يُمارس ضدّها في العديد من المجتمعات، وسوف نعرض لأهم تلك الوثائق والصكوك فيما بعد:

ولا شك أن العديد من الأحكام والمبادئ التي وردت في هذه الوثائق والصكوك، نجد مصادرها التاريخية في الشرائع السماوية، وعلى الخصوص الشريعة الإسلامية، ولكن من المؤسف أن الصوت الإسلامي في وضع هذه الحقوق وتقريرها لم يكن قوياً بالشكل المطلوب؛ لذا تقرّأ نغمة واضحة فيها ضد بعض مبادئ أحكام الشريعة، خاصة في مجال التسوية بين الرجل والمرأة في الميراث، وفي فسخ عقد الزواج، وفي إيلاء إرادة المرأة في عقد الزواج ولاية كاملة، إننا للأسف لا نتقدم إلى المجتمع الدولي كدول إسلامية لها عقيدة واحدة، وإنما نتطلق كل دولة من منطلق قومي سعودي، مصري، يمني ... إلخ، كما أننا لا نختار أبداً في هذه المؤتمرات من يستطيعون التعبير عن المجتمعات الإسلامية وتمثيلها، مع أننا إزاء فرصة لن نتكرر في المساهمة والاشتراك في صناعة القواعد القانونية الدولية سواء من خلال لجان الأمم المتحدة، أو من خلال المؤتمرات الدولية التي تعنى بوضع قواعد تحكم الإنسانية في هذا العصر، مما يجعل أثر شريعتنا في القواعد الدولية باهتاً أو لا يكاد يظهر.

وللأسف فإنه في الوقت الذي تجاهد فيه الدول المختلفة من خلال الأمم المتحدة ومنظمات أخرى عديدة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وكفالة كافة الحقوق التي يتمتع بها الرجل للمرأة، على افتراض أن الرجل - لأسباب عديدة - قد سبق المرأة في اكتساب الكثير من الحقوق، وأن المرأة في مركز قانوني وسياسي واجتماعي متدني عن الرجل - كما ذكرنا - إذا بنا نفاجاً بهجمة شرسة تتعرض لها المرأة المسلمة في المجتمعات الغربية على ما رأينا في البوسنة والهرسك، حيث تعرضت المرأة لحالات

اغْتصاب وهتك عرض وأذى جماعي، بعضها تم في معسكرات خصصت لهن تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى مرأى ومسمع من العالم المتحضر الذي طالما أدان المجتمعات الإسلامية بادعاء تدني وضع المرأة فيها، بسبب التمييز بينها وبين الرجل في الميراث أو في الزواج بأكثر من واحدة، أو في حق الرجل في إيقاع الطلاق، وحديث بسبب ارتداء المرأة المسلمة الحجاب... إلخ

وإليك بعض الوثائق الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية في هذا المجال.

### **إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة:**

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً بتاريخ 27 نوفمبر عام 1967م بالقضاء على التمييز ضد المرأة، جاء في ديباجته: (إن الجمعية العامة يقلقها استمرار وجود قدر كبير من التمييز ضد المرأة رغم ميثاق الأمم المتحدة، وإذ نرى أن التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الإنسان وخير الأسرة والمجتمع، ويحول دون اشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويمثل عقبة تعترض الإنماء التام لطاقت المرأة في خدمة بلدها وفي خدمة الإنسانية).

وهنا نجد تركيزاً على قضايا المساواة وعدم التمييز، وعلى ضرورة إلغاء القوانين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، كما يشير الإعلان بوضوح إلى ضرورة إلغاء الممارسات العرفية القائمة على فكرة نقص المرأة.

كذلك أورد الإعلان حقوقاً محددة يجب تقريرها للمرأة هي: الحقوق السياسية - الحق في الجنسية - الحقوق المدنية - الحقوق التعليمية - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية..... إلخ.

ولا فارق في مضمون هذه الحقوق عما هو مقرر في مختلف الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

أما ما نجد فيه بعض التفاصيل التي تخص المرأة فهو:

• إلغاء أحكام قوانين العقوبات التي تمثل تمييزاً ضد المرأة وهذا ما تبيان مع أحكام الإسلام.

• النص على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة جميع أنواع الاتجار بالمرأة واستغلال بغائها وهو كذلك يتفق مع أحكام الشريعة.

ويقرر الإعلان أحكاماً أطلق عليها أحكام التساوي في المركز وهي: حق اختيار الزوج بملء حريتها، وعدم التزوج إلا بمحض رضاها الحر - التساوي في الحقوق مع الزوج أثناء قيام الزواج وعند حله - التساوي في الحقوق والواجبات المتصلة بتربية الأطفال - حظر زواج الصغار وعقد خطوبة الفتيات غير البالغات، واتخاذ تدابير عديدة من بينها تدابير تشريعية. لتحديد حد أدنى لسن الزواج؛ ولجعل تسجيل عقود الزواج في السجلات الرسمية إجبارياً.

وهي أحكام تعطيها الشريعة لولى الأمر في إطار حقه في السياسة الشرعية.

### **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :**

نجد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م، وفتحت باب التوقيع والتصديق والانضمام إليها، وقبلتها أغلبية الدول الأعضاء، تعنى بتناول حقوق المرأة والمسائل التي يجب عدم التمييز بين الرجل والمرأة فيها.

وتشير ديباجة الاتفاقية إلى شجب الدول لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى موافقتها على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة.

وتهتم الاتفاقية بقضايا التمييز في مجال قانون العقوبات، وفي مسائل الجنسية، فضلاً عن تناولها لضرورة كفالة كافة الحقوق السياسية للمرأة، وكفالة حقوق مساوية للرجل في مجال التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، وفي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي الأهلية المدنية، وهي مسائل الزواج والعلاقات الأسرية، كما أولت عناية خاصة بالمرأة الريفية، وبضرورة إقرار حقوقها الكاملة.

ومن الاتفاقيات الهامة في صدد مركز المرأة وحماية حريتها وعرضها على وجه الخصوص الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والحد من الأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، والمبرمة في جنيف عام 1956م، والتي دخلت في دور التنفيذ في أبريل عام 1977م. وقد ورد بالمادة الأولى منها التزام الدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير التشريعية وغير التشريعية القابلة للتنفيذ العملي والضرورية للوصول تدريجيًا بالسرعة الممكنة إلى إبطال الأعراف والممارسات التالية أو هجرها حيثما استمر وجودها :

- 1- الوعد بتزويج المرأة أو تزويجها فعلاً دون أن تملك حق الرفض لقاء بدل مالي أو عيني يدفع لأبويها أو للوصي عليها أو لأسرتها أو لأي شخص آخر أو أية مجموعة أخرى من الناس.
- 2- منح الزوج أو أسرته أو قبيلته حق التنازل عن زوجته لشخص آخر لقاء ثمن أو عوض آخر.
- 3- إمكان جعل المرأة لدى وفاة زوجها إرثاً ينتقل إلى شخص آخر.

والواقع أن هذه الأفعال تعتبر ضد شريعة الإسلام التي اعتبرت الزواج من العقود الرضائية التي يجب أن تتم بموافقة تامة من الزوجة ووليها معاً لحمايتها من أية أضرار قد تنتج من انفرادها بتزويج نفسها، كما تمنع الشريعة الإسلامية التنازل عن الزوجة لشخص آخر بأي وجه.

كذلك من الوثائق التي لها أهميتها في معرض صيانة المرأة واحترام آدميتها، والتي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ما دار في مناقشات وتوصيات العديد من المؤتمرات الدولية التي عقدت بناء على توصيات لجنة عدم التمييز ضد المرأة.

فقد أدار المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة المعقود في مدينة "مكسيكو" عام 1975م الاستغلال المهيمن للمرأة كرمز للجنس، وأداة للمصالح الاقتصادية من قبل وسائل معينة للاتصال الاجتماعي، وطلب إلى الدول والمنظمات المسؤولة أن تروج وتشجع في وسائل الاتصال الجماهيري في بلدانها على رسم صور جلييلة وإيجابية للمرأة، وأن تخلع عنها دورها كوسيلة للإعلان وكهدف لبيع السلع الاستهلاكية؛ بغية إحداث تغيير في اتجاهات وطرق تفكير كل من الرجل والمرأة، بما يؤدي إلى ضمان

مساواة المرأة وتكامل شخصيتها واشتراكها الكامل في المجتمع، كما طلب المؤتمر إلى من يتولون الإشراف على وسائل الاتصال الجماهيري أن يكفوا عن الصورة التجارية المكررة والمنافية للذوق التي يعرضونها للمرأة ويعملون على القضاء عليها بالتدريج، ولا سيما في المنشورات الإباحية المخلة بالآداب، وعن استخدام هذه الصور في تصوير الجرائم الجنسية وجرائم العنف، ونشر أى مواد تنحو إلى خلق التحامل والاتجاهات السلبية فيما يتعلق بالتغيير اللازم لإعادة تقييم دور المرأة، وبث صورة لدور الرجل والمرأة تشمل الجوانب المختلفة قدر الإمكان.

إذا أحاطت الظروف غير العادية بمجتمع من المجتمعات، فإن المرأة قد تتعرض أكثر من غيرها للمشكلات، فمنذ أزمان سحيقة، كان الغزاة والحكام المستبدون يتعرضون للنساء ويبادرون إلى هتك أعراضهن والاعتداء على شرفهن، سجل القرآن الكريم ذلك في أول سورة القصص حيث يقول تعالى: (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضَعِفُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ) [القصص: 4].

لذا فإن المرأة تحتاج إلى حماية خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية، وقد تعرضت اتفاقيات جنيف المبرمة عام 1949م للعديد من الأحكام التي تتصل بكيفية حماية المرأة في ظروف النزاعات المسلحة، كما أن العديد من الوثائق والإعلانات قد تعرضت لحماية المرأة في ظروف الهجرة والكوارث وغيرها من الظروف الاستثنائية.

### اتفاقيات جنيف وحماية المرأة :

نجد في الاتفاقية الأولى الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان حيث إن نص المادة (12) يقول: (يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص المشار إليهم في المادة التالية، وعلى طرف النزاع الذي يكونون تحت سلطته أن يعاملهم معاملة إنسانية، ويحظر بشدة أى اعتداء على حياتهم أو استعمال العنف معهم، ويجب على الأخص عدم قتلهم أو إيادتهم أو تعريضهم للتعذيب، أو لتجارب خاصة بعلم



الحياة، أو تركهم - عمداً - دون علاج أو رعاية طبية، وتعامل النساء بكل الاعتبار الخاص الواجب إزاء جنسهن).

ولا شك أن من نبل المعاملة التي تلائم طبيعة النساء أن يفصل بينها وبين الرجال في المعسكرات، وأن يحترم عرضهن وأنوثتهن، وأن تعطى لهن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان والتي قررتها لهن الأديان وعلى رأسها الدين الإسلامي ووثائق حقوق الإنسان.

كذلك نصت المادة (14) من الاتفاقية الثالثة والخاصة بمعاملة أسرى الحرب على أنه: (لأسرى الحرب حق في احترام أشخاصهم وشرفهم في جميع الأحوال، ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن، ويجب على أي حال أن يلقين معاملة ملائمة عن المعاملة التي يلقاها الرجال ويحتفظ أسرى الحرب بكامل أهليتهم المدنية التي كانت لهم عند وقوعهم في الأسر، ولا يجوز للدولة الحائزة تقييد ممارسة الحقوق التي تكفلها هذه الأهلية، سواء في إقليمها أو خارجه، إلا بالقدر الذي يقتضيه الأسر).

وأضافت المادة (76) حماية عامة على المرأة، فقررت وجوب أن يكون لها احترام خاص، وأن تتمتع بالحماية لاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على البغاء وأية صورة أخرى من صور خدش الحياء.

وأعطت أولوية قصوى لنظر القضايا الخاصة بالحوامل، والمقبوض عليهن أو المحتجزات لأسباب تتعلق بالنزاع المسلح، مع تجنب أحكام بالإعدام ضدهن بسبب جرائم تتصل بالنزاع المسلح. ولا شك أن الإسلام يؤكد على هذه الأحكام بل ويعزز تطبيقها

### حقوق المهاجرات في نظر الإسلام:

حبب الإسلام إلى المسلمين الهجرة في سبيل الله وابتغاء مرضاته، كما حبيب فيها كذلك الهرب من الاضطهاد والكفر؛ لكي يتمكن المؤمن من ممارسة عبادته على أفضل وجه، بل أوجبها الشريعة الإسلامية في مثل هذه الحالات، كما حذت الهجرة في سبيل الرزق؛ والسعي في الأرض لاكتشاف خيراتها والوصول إلى أسرارها.

يقول سبحانه وتعالى: ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ) [البقرة: 218].

كما يقول: ( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَتَصَرَّوْا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يَهَاجَرُوا ) [الأنفال: 72]

وبالنسبة للمرأة المسلمة المهاجرة فقد حرص الإسلام على الحفاظ على دينها وحماية عقيدتها وعدم تعريضها لأي ضغط يؤثر على ممارستها لمختلف هذه الحقوق، وخاصة حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر.

يقول سبحانه وتعالى: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَأَوْلَهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ) [الممتحنة: 10]

ويقول سبحانه وتعالى: ( فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب ) [النساء: 195 ]

ويتجلى الدور السياسي للمرأة في بيان الإسلام لحقوق المرأة المهاجرة. والهجرة في ذاتها من أهم الأعمال السياسية، فالمرأة المهاجرة تترك بلدها وأهلها في سبيل مبدأ تؤمن به وتعبّر عن رأيها فيه وتتصره.

وقد تنبّهت الأمم المتحدة من خلال استراتيجيات نيروبي إلى ضرورة العناية بالنساء المهاجرات.

وأوردت في تقرير مهم نشر عام 1985م، أن المرأة المهاجرة قد تواجه مشكلات التكيف القاسية بسبب اختلاف الديانات والمهارات والموارد ودرجات التطور الاجتماعي، وكذلك انفصالها عن أسرتها الأصلية، وإن هذه المشكلات قد تشد في

الهجرة الدولية؛ نتيجة لما تظهره البلدان المضيفة من أوجه التحيز والعداء، بما في ذلك انتهاك حقوق الإنسان، وطلبت إعداد اتفاقية دولية عن حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، ومن أهم المشاكل التي استرعى التقرير النظر إليها ضرورة مواجهتها ما يلي:

- 1- حماية وحفظ وحدة الأسرة.
- 2- توفير فرص العمل والمساواة في الأجر وفي ظروف العمل.
- 3- الرعاية الصحية.
- 4- مزايا الضمان الاجتماعي.
- 5- الاهتمام بالجيل الثاني من النساء المهاجرات خاصة في مجال التعليم والتدريب المهني الذي تشتد الحاجة إليه في البيئة التي يعشن فيها.
- 6- قضايا الحفاظ على القيم الثقافية والهوية الذاتية لهن.

ولا شك أن أساس هذه الحقوق هو ما يقرره الإسلام بالنسبة للمرأة حيث أوصى الرسول ص بالمرأة خيرا وقال في خطبة الوداع "اتقوا الله في النساء فإنهن عوان عندكم تمتكوهن بكلمة الله".

### **مشروع قرار يصدر عن الجمع**

- 1- المرأة في الإسلام مثل الرجل في مجمل الحقوق والواجبات متساوية معه مساواة نوعية وليست حسابية إعمالا لقوله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 228] . وقوله ص : "إنما النساء شقائق الرجال" [أخرجه أبو داود].
- 2- تتمتع المرأة بالحقوق السياسية وفقا لمنظومة متكاملة مع سائر الحقوق والالتزامات الأخرى ويجب عند ممارسة هذه الحقوق مراعاة التمايز في الخلق بين الرجل والمرأة، والدور الأهم للمرأة في الحياة هو إدارة منزلها وتربية أولادها ولا يمنعها ذلك من الإسهام في إدارة شئون مجتمعا وإبداء الرأي في قضاياها المختلفة.
- 3- يجب أن يتم تقرير الحقوق للرجل والمرأة على حد سواء من المنهل العذب الخاص بناو هو أحكام شريعتنا النابعة من القرآن والسنة وعمل السلف الصالح، وبعيدا

عن الحركات والاتجاهات التي تقودها القوى الدولية المناوئة للإسلام والمعادية للتححرر من أحكامه، والنظم السليمة التي وضعها لتنظيم شئون المجتمعات المسلمة.

4- لا مانع من الأخذ بالاتفاقات والتنظيمات التي يقررها المجتمع الدولي طالما لم تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ويؤيد المجتمع التحفظ على هذه الاتفاقات بما يقضى بالموافقة بشرط عدم التعارض مع الشريعة .

5- يناشد المجتمع الدول الإسلامية بأن تختار في المؤتمرات والمنظمات الدولية ممثلها ممن يجيدون منهم أحكام الإسلام ويستطيعون التعبير عنها وإظهار أحكامها في المؤتمرات والمننديات الدولية، مع رفض أية أحكام تتعارض معها، وتبادل الأدوار مع الرجل .

والله اسأل أن يوفق مجتمعاتنا إلى ما فيه الخير لها على هدى مبادئ وأحكام الشريعة... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

#### الخاتمة:

تتعرض المرأة المسلمة في الوقت الحاضر لحملة ضارية في بلادنا الإسلامية أساسها ضرورة المطالبة بالحقوق التي تقررها لها المواثيق الدولية والتي تحرم منها في بلادنا الإسلامية، ويتم التركيز بشكل رئيس على الحقوق السياسية وبالذات حقوق تولى كافة الولايات العامة والوظائف بمختلف صورها على الأخص وظيفة القضاء، وتنطلق العديد من الهيئات والمنظمات التي أقيمت في بلادنا بإيعاز من القوى الأمريكية المسيطرة في العالم من هذا الاتجاه وتزعم أن الشريعة الإسلامية تنتقص مع حقوق المرأة المسلمة، حيث تبيح تعدد الزوجات وإجبار الولي على تزويج القاصرة وتجعل شهادة المرأة نصف شهادة الرجل، ونصيبها في الميراث أقل منه، وتبتسر الحقوق السياسية للمرأة في حق تولى الولايات والوظائف العامة .

وقد قامت الدراسة بالتركيز على الحقوق السياسية للمرأة والمبادئ العامة التي قررتها الشريعة بخصوص الشخصية القانونية للمرأة والحقوق المختلفة التي يترتب عليها وتناقش قضايا الأهلية وما يترتب عليها من آثار كما عُنيت الدراسة بمناقشة الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام ودفعت بأمثلة واضحة من السيرة خصوصا على الدور السياسي والمشاركة الفعالة للمرأة في مختلف الأمور الخاصة بتسيير المجتمع

وقدّمت أدلة واضحة على تمتع المرأة بسائر الحقوق السياسية وبالمساواة مع الرجل وأن تحفظت بشأن ضرورة مراعاة الطبيعة الخاصة بالمرأة والرجل كما تقرر في قرارات مؤتمرات مجمع الفقه الإسلامي، فالمساواة ليست حسابية، والمرأة لها وظائف تتفق مع طبيعتها لا ينبغي أن تفقدها تحت تأثير دعاوى المساواة .

#### قائمة المراجع:

- ابن كثير البداية والنهاية 293/2 – 294 ط المعارف بيروت 1985 م .
- أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية، للدكتور جعفر عبد السلام، نشر رابطة الجامعات الإسلامية القاهرة عام 2008.
- دليل الزوجة المسلمة للدكتور/ مبروك عطية، نشر دار مايو الوطنية بالقاهرة.
- نظام الدولة في الإسلام، للدكتور جعفر عبد السلام، نشر رابطة الجامعات الإسلامية
- محمد، كارين أرمسترونج، محمد، نشر دار حرف بالقاهرة عام 1998.